

Distr.: General  
22 August 2013  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية  
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة  
الدورة السادسة

نيويورك، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيدة باس (مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة  
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة)

الرئيس: السيد كاماو ..... (كينيا)  
ثم: السيد تفروف (نائب الرئيس) ..... (بلغاريا)  
ثم: السيد كاماو ..... (كينيا)

المحتويات

افتتاح مؤتمر الدول الأطراف  
انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين  
إقرار جدول الأعمال  
تنظيم الأعمال  
مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية  
(أ) مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة ياحدى لغات العمل وإدراجها أيضا  
في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit  
(srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-39702 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

## افتتاح مؤتمر الدول الأطراف

١ - الرئيسة المؤقتة: تكلمت بصفتها ممثلة للأمين العام وأعلنت افتتاح مؤتمر الدول الأطراف.

## انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

٢ - أُنْتُخِب السيد كاماو (كينيا) رئيساً للمؤتمر، بالتزكية.

٣ - وأُنْتُخِب السيد رحمان (بنغلاديش)، والسيد تفروف (بلغاريا)، والسيد غارسيا غوانزاليس (السلفادور)، والسيد بروسور (إسرائيل) نواباً للرئيس، بالتزكية.

٤ - وشغل السيد كاماو (كينيا) مقعد الرئاسة.

## إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2013/1)

٥ - تم إقرار جدول الأعمال.

## تنظيم الأعمال

اعتماد وتسجيل المنظمات غير الحكومية

٦ - الرئيس: استرعى الانتباه إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي طلبت اعتمادها لدى المؤتمر، التي عممتها الأمانة العامة على جميع الدول الأعضاء في يومي ١٧ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقال إنه سيعتبر أن الدول الأطراف تود أن توافق على تلك الطلبات.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - الرئيس: قال إنه على الرغم من الخطوات الهامة التي اتخذها المجتمع الدولي في سبيل تنفيذ الاتفاقية بتصديق ١٣٢ دولة طرف على الاتفاقية، فلا يزال يتعين بذل الكثير من العمل لتحقيق أهدافها في القضاء على التمييز والإقصاء وإقامة مجتمعات تُشَمَّن عاليا قيمة التنوع والإدماج. وينبغي

لجميع البلدان أن تخلق الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات والعمالة، من أجل تغيير حياة بليون شخص يعيشون في حالات إعاقة في سائر العالم.

٩ - وأضاف أن مؤتمر الدول الأطراف يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لإقامة الشراكات فيما بين الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني بمشاركة كاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل المضي قدما بتنفيذ الاتفاقية. وذكر أن موضوع المؤتمر لعام ٢٠١٣، وهو "ضمان مستويات معيشية كافية: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في إطار المؤتمر المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، يتسم بأهمية بالغة نظرا إلى أن هؤلاء الأشخاص يجب أن تُتاح لهم الفرصة لبلوغ إمكاناتهم الكاملة. والأساس المنطقي الذي تنطلق منه أعمال المؤتمر هو أن الإعاقة هي قضية من قضايا التنمية، ويزداد عدد البلدان التي تعترف بها على هذا النحو يوما بعد يوم. وأشار إلى أن الصلات التي تربط الإعاقة بالتنمية المستدامة كانت قد عولجت على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأكد أن التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥ لن تكون ممكنة دون المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة فيها.

١٠ - وذكر أن كينيا بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة، ورئيسة مؤتمر الدول الأطراف، ملتزمة بالدفاع عن قضية الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن أعمال المؤتمر سوف تسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في حين أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ سيكون مفيدا في وضع إطار تنمية شامل للإعاقة لما بعد عام ٢٠١٥.

فقلت إن المؤتمر وطّد نفسه في شكل منتدى عالمي فريد يمكن الدول الأطراف وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني من تعزيز الشراكات مع جهات متعددة الأطراف وكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وفّعال في المجتمع. ولقد أظهر العديد من الدول التزامهم بالتصدي للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال توقيع الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري والتصديق عليهما. وذهبت دول أخرى إلى حد أبعد من ذلك بجعل قوانينها وسياساتها الداخلية متماشية مع الاتفاقية، وأكدت أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سوف تدعم جهود الدول الأعضاء كافة لتنفيذ الاتفاقية.

١٥ - ومضت قائلة إن المؤتمر الحالي يركز على التمكين الاقتصادي من خلال استراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع والحد من الفقر التي تتيح تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق توفير العمل اللائق لهم بهدف الحد من فقرهم وتحسين ضمان الدخل لهم وتعزيز استقلالهم الذاتي. وذكرت أن مجالات التركيز الأخرى للمؤتمر هي التنمية الشاملة لقضايا الإعاقة في العمليات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى إدماج قضايا الإعاقة في السياسات والبرامج الإنمائية؛ وإعادة التأهيل والإصلاح على الصعيد المجتمعي لتيسير التنمية الشاملة للجميع من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة ولفائدتهم ومشاركتهم.

١٦ - ونوهت إلى أن الصلات التي تربط الإعاقة بالتنمية كانت قد عولجت على مستوى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وذكرت أن تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة" كان قد تناول مسألة الإعاقة من نواحي حقوق

١١ - السيدة ياس (مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة): تكلمت بوصفها ممثلة للأمين العام، وقالت إنه منذ اعتماد الاتفاقية، كثّفت الأمم المتحدة حملتها الرامية لدفع الناس إلى الإصغاء لأصوات الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال حشد الجهود لمشاركتهم الكاملة والمتساوية في مجتمع شامل حقاً للجميع. وينبغي الثناء على المجتمع الدولي لدفعه ذلك الهدف قُدماً من خلال دعمه للاتفاقية والمؤتمر الدول الأطراف فيها. وذكرت أن قرار المؤتمر بالتركيز على التمكين في عام ٢٠١٣ جدير بالثناء لأن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من بلوغ إمكاناتهم الكاملة سوف يعزز التقدم للجميع.

١٢ - وأردفت قائلة إن عدداً متزايداً من البلدان باتت تعالج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت أنه ينبغي المحافظة على هذا الزخم في الوقت الذي يجري فيه تحديد معالم خطة التنمية للمستقبل. وعلى الرغم من أن ١٣٢ بلداً قد صدّقت على الاتفاقية، فإن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة البالغ عددهم بليون شخص في العالم لا يتمتعون لغاية الآن بالحماية التي يستحقونها.

١٣ - واستطردت قائلة إنه ينبغي لجميع البلدان تبعا لذلك أن تنضم إلى الاتفاقية وينبغي للمجتمع المدني والقطاع الخاص العمل على اتخاذ إجراءات أقوى لتحقيق أهداف الاتفاقية. وأشارت في هذا الصدد إلى ضرورة أن يكفل المشاركون تفعيل المؤتمر للالتزام العالمي بتلك الأهداف وإسهامه في أن تكون الخطة التي تضعها الأمم المتحدة للتنمية في المستقبل شاملة للإعاقة.

١٤ - وتكلمت بصفتها مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

الاختياري وجود رغبة متزايدة في تطبيق ذلك النهج عمليا. ولكن إذا ما أُريد للاتفاقية أن تحقق أثرا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة فينبغي تنفيذها على الصعيد الوطني من خلال إجراء تغييرات في القوانين والسياسات والمواقف.

٢٠ - وأضاف قائلا إن موضوع المؤتمر يعكس الموقف الذي اعتمدته اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجموعة قراراتها، حيث حثت الدول الأطراف على ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق في المشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة. وقد رُبط الحق في مستوى معيشة لائق بالحقوق في العمل، وفق ما هو مبين في الاتفاقية. ولا يمكن ضمان تحقيق هذا المعيار إلا من خلال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بقدر من الاستقلال الذاتي، ومن إعالة أسرهم.

٢١ - واستطرد قائلا إن تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والمعنون "دراسة مواضيعية عن عمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفرص العمل المتاحة لهم" لفت الانتباه إلى العوائق التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم في العمل. وعقب التقرير، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراره ٣/٢٢ الذي أقر فيه بأن الغاية القصوى لبرامج الحماية الاجتماعية هي مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل.

٢٢ - وأردف قائلا إنه تم تسليط الضوء على أهمية تنفيذ الاتفاقية في أثناء الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونوّه إلى أن المادة ٣٢ من الاتفاقية تقيم صلة فريدة بين التنمية وحقوق الإنسان، حيث وافقت الدول الأطراف بموجبها على اتخاذ تدابير لضمان أن تكون برامج التعاون والتنمية الدولية شاملة وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة

الإنسان والمشاركة والرصد، وباعتبارها قضية إنمائية شاملة لعدة قطاعات.

١٧ - وذكرت أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، سيوجه الانتباه العالمي إلى محنة الأشخاص ذوي الإعاقة وسيتيح للمجتمع الدولي الفرصة لمناقشة سبل تعزيز إدماجهم في أنشطة التنمية والاجتماع. وأعلنت أنه تم إجراء مشاورات إقليمية وعبر شبكة الإنترنت بشأن مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية في مختلف مناطق العالم. وحدد المشاركون أولويات لتحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بما في ذلك التصديق على الاتفاقية وتنفيذها.

١٨ - وأعلنت أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سوف تعقد في تموز/يوليه ٢٠١٣ منتدى بعنوان "حوار بشأن أطر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتنمية"، لمناقشة إدماج مسألة الإعاقة في خطة التنمية للمستقبل. وفي هذا المؤتمر، سوف تستكشف الإدارة الخيارات للمزيد من التعاون والشراسة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، والاجتماع المدني وسائر الجهات المعنية للمساعدة في تحقيق أهداف الاتفاقية وبلوغ ما توفره الأهداف الإنمائية للألفية من إمكانيات للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩ - السيد شيمونوفيتش (الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان): قال إن الاتفاقية تؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أعضاء فاعلون في المجتمع ويتمتعون بحقوق الإنسان، وليسوا مجرد كائنات تستحق المعاملة الطيبة أو الإحسان أو الرعاية الطبية. وفي هذا الصدد، جسدت الاتفاقية نهجا قائما على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الإعاقة بحيث يكتفى بقدر كل فرد. وقد أظهر العدد المتزايد للدول التي وقّعت أو صدّقت على الاتفاقية وبروتوكولها

الأساسية. وأضاف أن منظمته شاركت في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والاستعراض الذي أجراه البنك الدولي لسياسات الضمان من أجل كفالة إدراج قضايا الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن الخطة يجب أن تسترشد بالاتفاقية التي يقتضي تنفيذها تضافر الجهود التي تبذلها الدول الأطراف والأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٦ - شغل السيد تفروف (بلغاري)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

#### مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية (أ) مناقشة عامة

٢٧ - السيدة إيفيل (بربادوس): قالت إن حكومتها صدقت على الاتفاقية في شباط/فبراير ٢٠١٣، وهي ملتزمة بإقامة مجتمع شامل وميسر للجميع. وأكدت أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصادياً ومشاركتهم مشاركة كاملة في الميدان الاقتصادي لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال حصولهم على قدم المساواة مع الآخرين على التعليم والرعاية الصحية والمساكن وسهولة الوصول إلى الهياكل الأساسية العامة. ومن الضروري توفير الحماية الاجتماعية القوية لهؤلاء الأشخاص لأنهم معرضون للخطر ويواجهون خطر الفقر.

٢٨ - ومضت قائلة إن حكومتها أنشأت، بناءً على ذلك، وحدة وطنية لقضايا الإعاقة، ووضعت برنامجاً لتعليم التعبير بلغة الإشارة، وتعليم العميان وضعاف البصر استخدام الحاسوب ومكنت معاهد التعليم العالي من الإشراف على طلاب الدراسات الجامعية العليا من ذوي الإعاقة. وساعدت الحكومة الأشخاص ذوي الإعاقة على الاشتراك بالألعاب الرياضية؛ وسهلت لهم إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية العامة؛ ويسرت استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل

ومحافظة على حقوقهم الإنسانية. كما دعا المشاركون في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى وضع مسائل حقوق الإنسان في صلب تلك الخطة؛ وإلى وضع أحكام خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في أنظمة الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم؛ ومعالجة مسألة افتقار هؤلاء الأشخاص للحق في الهوية والملكية، التي تؤدي إلى إقصائهم عن المجتمع.

٢٣ - وعلى الرغم من أن الدول الأطراف مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية، فإن لكل فرد دوراً يؤديه في هذا المجال. وأكد أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ملتزمة بالعمل مع الدول والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأسسة الأمم المتحدة على رحابها واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأوساط الأكاديمية، على المحافظة على حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص.

٢٤ - السيد فاردا كاستانيس (التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): قال إن الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما الذين يعيشون منهم في البلدان النامية، يواجهون الإقصاء والتمييز والفقر، ولم تؤخذ قضاياهم بعين الاعتبار في الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن قضايا الإعاقة ينبغي إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن المنتدى الثالث للمجتمع المدني المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣، قد ركز على الطرق التي عولجت فيها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المفاوضات ذات الصلة بتلك الخطة، والتحديات التي تواجه العمل في مجال الدعوة لقضايا الإعاقة.

٢٥ - وأعلن أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تسترشد بخمس نقالات تحويلية من أهمها الإقرار بضرورة عدم حرمان أي شخص من حقوق الإنسان العالمية والفرص

للأشخاص ذوي الإعاقة الطامحين في مناصب لتمكينهم من خوض الانتخابات اللازمة لها.

٣٢ - السيد سالغادو روبي (هندوراس): قال إن حكومته جعلت توفير حوافز لإتاحة فرص عمل لائق للأشخاص ذوي الإعاقة مسألة ذات أولوية، وهي تكفل أن تضم جميع الوزارات في عداد موظفيها نسبة معينة من هؤلاء الأشخاص لا ينبغي أن تقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً. وقد بذلت جهوداً خاصة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة المنتسبين لمجموعات عرقية أو من أصل أفريقي؛ وبشرت بتنفيذ آليات تمويل لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل لحسابهم الخاص؛ وقدمت الدعم لمشاريع التطوير التنظيمي التي يشارك فيها الشباب ذوو الإعاقة؛ وشيدت مساكن مزودة بتسهيلات ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٣ - وأعلن أنه يجري حالياً تعديل التشريع المتعلق بالمساواة والتنمية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في حين ينظر الكونغرس في تعيين أمين مظالم معني بقضايا الإعاقة. وأضاف أن مجلس الوزراء وافق في تموز/يوليه ٢٠١٣ على سياسة عامة بشأن الإعاقة هي الأولى من نوعها في المنطقة. ونوه إلى أن حكومته قدمت الدعم أيضاً للأنشطة الرياضية التي يشارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة.

٣٤ - السيدة إيلون كوينتيروس (جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن حكومتها تبنت المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية واتخذت تدابير لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المحسدة في دستور البلد، ووافقت على القانون العام رقم ٢٢٣ الذي يدعو إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويوعز إلى الحكومة المركزية والحكومات المحلية بأن تضع سياسة عامة شاملة للجميع.

٣٥ - وذكرت أنه يشترط على المؤسسات العامة والخاصة قانوناً أن تضمن ألا تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في

النقل؛ ووضعت برامج خاصة لمساعدة مقدمي الرعاية لهؤلاء الأشخاص. وأشارت إلى أن مجلس بربادوس للمعوقين يعمل على تعزيز جهود الحكومة وقدم إليها التماساً يشجعها فيه على تصديق الاتفاقية.

٢٩ - وأكدت أنه ينبغي للحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص العمل معاً بشراكة كاملة على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم. ونوهت إلى أن حكومتها تقدم المعونة إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تمكين هؤلاء الأشخاص، وقد أعلنت شهر آذار/مارس بوصفه شهر المعوقين. غير أنها تواجه صعوبات في الإنفاق على توفير الخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع إضافة إلى أن الأزمة المالية عرّضت مبادراتها الشاملة لقضايا الإعاقة للخطر. وذكرت أن تنفيذ الاتفاقية في البلدان النامية يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي وبناء القدرات الوطنية لديها.

٣٠ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إن حكومته تتخذ إجراءات لادماج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي. وفي هذا الصدد، قامت في عام ٢٠١٢، عملاً بأحكام الاتفاقية بإجراء دراسة استقصائية لتحديد خط الأساس بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف تحديد عدد هؤلاء الأشخاص ومكان وجودهم واحتياجاتهم من أجل تمكينهم من المشاركة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. وأضاف بأن الجمعية الوطنية تنظر في مشروع قانون لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولضمان حصولهم على التعليم المناسب والرعاية الصحية الملائمة. وأشار إلى أن مشروع القانون يوصي بإنشاء لجنة وطنية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لإنفاذ أحكامه بمجرد سنّه.

٣١ - وفي ختام بيانه، قال إن حكومته، تماشياً مع المادة ٣٠ من الاتفاقية، نظمت برامج للتمكين السياسي

الوطنية للتنمية والتخطيط المسؤولة عن تحديد خطة التنمية في البلد، كغالب أن تكون أنشطة التنمية شاملة للمعوقين.

٣٩ - وحيث إن إطار الحكم في غانا يشدد على اللامركزية، فإن أولويات التنمية المحلية توضع من خلال مجالس المقاطعات بدعم من الصندوق المشترك لمجالس المقاطعات. وقد حُصِّص جزء من أموال الصندوق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في شكل منح لدعم بناء قدرات المجتمع المحلي. كما يشجع إطار الحكم على الملكية المحلية لبرامج التمكين الاقتصادي.

٤٠ - واستطردت قائلة إن حكومتها تقدم المال وغيره من المزايا لأفقر الأسر المعيشية من خلال برنامج التمكين من كسب العيش درءاً للفقر. ووضعت أيضاً برنامجاً لتدريب ٥٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، وتكنولوجيا الهواتف النقالة والحواسيب وتجميعها وتصليحها، وعلى مهارات الأعمال التجارية. غير أن التكاليف الباهظة لمثل هذه المبادرات في بيئة منخفضة الدخل تعني أن آثارها ستكون ضئيلة على المدى القصير. ومع ذلك، ستحافظ الحكومة على الزخم من خلال تثقيف الجمهور بعوامل المخاطر في مجال الإعاقة، ووضع برامج لتغيير المعتقدات، ودعم الأسر لصالح الأشخاص المعرضين للخطر.

٤١ - السيدة بوغوباني - زولو (جنوب أفريقيا): قالت إن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يكون في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للبلدان الأخرى أن تحذو حذو جنوب أفريقيا حيث يشغل الأشخاص ذوو الإعاقة مناصب في العديد من المؤسسات العامة. وينبغي اتخاذ تدابير لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم مشاركة كاملة وفعالة في تحديد البنود الواجب إدراجها في تلك الخطة، بما في ذلك الحصول على إعادة التأهيل،

عداد موظفيها عن ٤ في المائة؛ وأكدت أن الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة يتلقون إعانات مالية سنوية من الدولة. وأشارت إلى أن الحكومة تعمل على إنشاء أفرقة لمساعدتها في تحديد من يمكن وصفهم بالأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض الاستفادة من خططها وبرامجها.

٣٦ - السيدة سولورزانو - آريغادا (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها، تمسحياً مع المبادئ الواردة في الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها، تنفذ سياسة شاملة للجميع فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عدلت تشريعاتها كيما تتماشى مع الاتفاقية، وأنشأت مكتباً لتعزيز الحوار بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات الدولة. وذكرت أن الدراسة المعنونة "أصوات الجميع Todos Con Voz" التي أجريت بدعم من حكومة وشعب كوبا قد حُوِّلت إلى برنامج دائم لتقديم المساعدة الصحية والاجتماعية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال ذلك البرنامج، حصل ٧٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً على التعليم.

٣٧ - ومضت قائلة إن المباني الصحية والتعليمية الجديدة قد صممت بحيث تكون ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ماناغوا، لا تقل نسبة مركبات النقل العام المزودة بتجهيزات ملائمة للمعوقين عن ١٠ في المائة الآن. ولقد أقر صندوق حقوق المعوقين بجميع تلك الجهود، حيث ذكر أن نيكاراغوا قد أحرزت تقدماً كبيراً في استعادة الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٨ - السيدة أوكيني - دعاء (غانا): قالت إن حكومتها صدقت على الاتفاقية في آذار/مارس ٢٠١٢، وأنه تم بموجب قانون الإعاقة لعام ٢٠٠٦ إنشاء مجلس وطني معني بالمعوقين يضم ممثلين للوكالات الحكومية والمجتمع المدني، ويتولى تنسيق السياسة الوطنية المتصلة بالإعاقة. وتتولى اللجنة

وطني معني بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد أن الإعاقة هي مسألة شاملة لعدة قطاعات في إطار رؤية التنمية في كينيا عام ٢٠٣٠.

٤٥ - وذكر أن حكومته باشرت العمل في عام ٢٠١٢ بسياسة وطنية للحماية الاجتماعية اعتبرت فيها الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة ذات أولوية. وبغية حمايتهم، تم إنشاء صندوق التنمية الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع برنامج التحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة. وثمة مبادرات أخرى لفائدة هؤلاء الأشخاص، من بينها التعليم الأساسي المجاني، والتحويلات المالية لكبار السن، والأطفال اليتامى والمعرضون للخطر، وتنمية الشباب. وأشار إلى أن المعوقين ذوي الدخل المنخفض يستفيدون من إعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على المستوردات من الأجهزة المعينة والمركبات المصنوعة حسب الطلب للمعوقين، وأنه تم وضع برامج لمساعدتهم في الحصول على عمل.

٤٦ - ونوه في ختام بيانه إلى أن حكومته أجرت مشاورات مع هؤلاء الأشخاص ومنظماتهم، ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنمية والإعاقة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى أنها قدمت توصيات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - السيد **تن غوزيندام** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاستراتيجية الأوروبية الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ توفر إطار عمل للتعاون بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في سعيها لبناء أوروبا خالية من العوائق للجميع. وأضاف أن المفوضية الأوروبية تدرس أيضا إمكانية تقديم مشروع قانون يُيسر إمكانية حصول المعوقين على السلع والخدمات على نحو أفضل. وقال إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أنشأت

والتكنولوجيا المعينة، والمساعدة الشخصية، وبيئات ميسرة. وثمة حاجة لفهم تكلفة الإعاقة على أصحاب الحقوق. وفي هذا الصدد، تتطلع حكومتها إلى نتائج تعاونها مع شراكة الأمم المتحدة الخاصة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٢ - وذكرت أن المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة لتيسير إطلاع الأشخاص ذوي البصر الضعيف والأشخاص الذين يتعذر عليهم قراءة المطبوعات، على الأعمال المنشورة، المعقود في مراكش، المغرب، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، رفع مسؤولية تكلفة الإطلاع على الأعمال المنشورة من عاتق أصحاب الحقوق ووضعها على عاتق أصحاب الواجبات، وشدد على ضرورة أن تضع اللجنة نظاما للتعقب خاص بالمعاهدات الدولية، مما يؤثر على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن هذا النظام سيمكن الأمم المتحدة من إشعار الدول الأطراف بالمفاوضات المقبلة وتوجيه مثل هذه المفاوضات للعمل في إطار الاتفاقية.

٤٣ - وأردفت قائلة إن المؤتمر سلط الضوء أيضا على أهمية الاستماع لآراء الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التفاوض، والحاجة إلى تمكينهم. ولذلك، فإن حكومتها ملتزمة بوضع برنامجها لإعادة التأهيل بصيغته النهائية، الذي ستديره منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت على أهمية إعادة التأهيل على الصعيد المجتمعي بالنسبة لتمكين هؤلاء الأشخاص، وتوفير منهاج للتغيير من خلال تنمية يقودها الناس وخالية من الحواجز.

٤٤ - السيد **نور إسماعيل** (كينيا): قال إن حكومته عينت للمرة الأولى شخصا ذا إعاقة في منصب أمين رئيسي في وزارة الداخلية والتنسيق في الحكومة الوطنية، واعتمدت سياسات تكفل بأن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بمستوى معيشي ملائم وحماية اجتماعية. وأشار إلى أن الدستور يتضمن أحكاما خاصة بحقوق المعوقين، وأنه تم إنشاء مجلس



من قضايا حقوق الإنسان. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل معا بشكل بناء على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى بناء مجتمع شامل للجميع.

٥١ - السيد ميرسيكا (مالطة): دعا إلى تعميم مراعاة قضايا الإعاقة في المجتمع من خلال حوار اجتماعي تشارك فيه جميع الجهات المعنية. وقال إن مفهوم تكافؤ الفرص ومفهوم التلاحم الاجتماعي يقعان في صميم استراتيجية حكومته فيما يتعلق بالإعاقة، نظرا لإدراكها بأن المجتمع لا يمكنه أن ينتفع إلا عندما يشارك المعوقون مشاركة كاملة فيه. ولهذا، فإن حكومته ملتزمة بتشجيع هؤلاء الأشخاص على المشاركة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بهدف بناء مجتمعات أقوى بنيةً وأصح عافيةً، وسكان أكثر إنتاجية ومواطنين أكثر سعادة.

٥٢ - وتحقيقا لذلك، وضعت حكومته سياسة وطنية خاصة بالإعاقة هي الأولى من نوعها في بلده؛ وتعمل على ترسيخ قانون تكافؤ الفرص؛ وتُجري مراجعة للدستور بحيث تعكس أحكامه احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، تقوم حكومته بزيادة استحقاقات الرفاه، وتعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعكف على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وأكد أن جميع تلك الإجراءات وغيرها يجري الاضطلاع بها بمشاركة كاملة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٣ - السيد الزريبي (تونس): قال إن بلده الذي استهل بكل ثبات تحوله الديمقراطي بشكل يعكس نظرة داخلية توافقية تستند إلى التكافل بين مختلف فئات المجتمع يؤكد على ضرورة تمكين جميع الفئات والمكونات الاجتماعية من المشاركة الفعلية في مختلف أوجه الحياة العامة. وأضاف أن المشكلة لا تكمن في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة كأشخاص مستحقين للصدقات، بل في هئية بيئة مواتية

أو تعمل على إنشاء هياكل للحكم وفقا للمادة ٣٣ من الاتفاقية، وإن هيئات مثل أمين المظالم الأوروبي، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، والمنتدى الأوروبي للإعاقة، تتكفل بمسألة تعزيز الاتفاقية ورصدها على صعيد الاتحاد الأوروبي.

٤٨ - ومضى قائلا إن منتدى العمل السنوي الذي تعقده المفوضية الأوروبية بشأن تنفيذ الاتفاقية يوفر منصة لتبادل الأفكار والتعلم المتبادل بين المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية الأخرى. وذكر أن تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٣ المتعلق بتنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقية يتضمن فصلا مواضيعيا عن التعاون في مجالي الإعاقة والتنمية.

٤٩ - السيدة بيرسانيلي (الأرجنتين): قالت إن تغييرات كبيرة حدثت في بلدها بخصوص حقوق المعوقين. إذ تتولى اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بإدماج المعوقين في المجتمع المسؤولية الآن عن تنفيذ الاتفاقية، كما تم إنشاء المرصد المعني بقضايا الإعاقة ليتولى تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها تحويل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأفضل. وإضافة إلى ذلك، فإن قانون خدمات الاتصالات السمعية البصرية يكفل حق المعوقين في الحصول على المعلومات، فضلا عن أنه تم إحراز تقدم في ضمان حقوقهم في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتوظيف.

٥٠ - وفي ختام بيانه، قالت إن وزارة العدل وحقوق الإنسان وضعت برنامجا يضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بإمكانية الوصول إلى العدالة على قدم المساواة مع الآخرين. ومع ذلك، فإن هناك قدرا كبيرا من العمل الذي ما زال يتوجب إنجازه. وعلى الرغم من أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة هو أحد قضايا التنمية، فإنه يعتبر في المقام الأول قضية

تحديد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد، شرع المجلس الوطني للمعوقين بتطبيق برنامج للتوعية والاتصال برعاية جهات متعددة الأطراف، كما أجرى المكتب الوطني للإحصاءات استقصاء عن الأسر المعيشية على الصعيد الوطني.

٥٧ - وذكر أن بلده قد وضع مؤخرا خطة وطنية لمحو الأمية، وأنشأ مراكز للتعليم بالرغم من أن تمويل الخطة كان ضعيفا. وقال إن المجلس الوطني للمعوقين يعمل أيضا على وضع خطة وطنية لتيسير حصول الجميع على الخدمات. وفي حين أن التطورات الحاصلة في مجال وسائل النقل ما زالت بطيئة، فقد تحسنت نوعا ما إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الاتصالات والمعلومات.

٥٨ - وأشار إلى أنه تم اتخاذ تدابير لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، وأنه يجري حاليا توفير تدريب تقني ومهني في سائر أنحاء البلد. وذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بتأمين صحي مدعوم ويستفيدون من برامج الرعاية الاجتماعية. وأكد أن حكومته ملتزمة بتعزيز الإدماج الكامل للمعوقين في المجتمع، وبمكافحة التمييز ضدهم وتحسين فرص وصولهم إلى وسائل النقل والتوظيف.

٥٩ - السيد أليمان آرياس (بنما): قال إن بلده كان أول دولة تدرج أحكام الاتفاقية في قانونها الداخلي، وإن بلده أنشأ الأمانة الوطنية للمعوقين، التي تضم أعضاء من المجتمع المدني، ولها مكاتب يسهل الوصول إليها في كل المحافظات. وأشار إلى أن وزارة الصحة قامت مؤخرا في إطار السياسة الوطنية الخاصة بالإعاقة، التي وضعتها الحكومة، بفتح جناح مخصص لمعالجة أمراض هشاشة العظام، هو الأول من نوعه في المشافي العامة في أمريكا اللاتينية، في حين كان قد افتتح مركز آن سوليفان لرعاية الأطفال المصابين بالتوحد وإعاقات مماثلة.

لتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا. وأكد أن بلده اتخذ في هذا السياق تدابير عديدة من بينها الإصلاح التشريعي لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل حقوقهم بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحق في التوظيف والتدريب، وقام أيضا بوضع خطط عمل وطنية لمنع التمييز على أساس الإعاقة ولإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام المدرسي وتعزيز فرص تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٤ - ونوه إلى أن تونس قدمت تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١، وهي تعكف الآن على تنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات التي تشمل دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدستور الجديد، وتحسين السجلات الإحصائية، وزيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين الخدمات والحماية الاجتماعية. وقال إن تونس تؤيد أيضا إدماج مسألة الإعاقة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وترحب بقرار عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٥٥ - السيد كوربوران (الجمهورية الدومينيكية): قال إن هناك حاجة لاعتماد سياسات أقوى بشأن الإدماج الاجتماعي، وأنه ينبغي تعميم مراعاة منظور الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحيث إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بالأولوية في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي وضعتها الحكومة، فقد زادت الحكومة في مقدار الميزانية المخصصة للمجلس الوطني للمعوقين. وأشار إلى أنه يجري حاليا تنفيذ برنامج يشمل تشييد خمسة مراكز للرعاية الشاملة لتلبية احتياجات الأطفال المعوقين.

٥٦ - وأعلن أنه تم إنشاء فرقة مسرحية تضم ١٢٩ من الممثلين ذوي الإعاقة لتمكينهم من عرض مواهبهم. وبغية

٦٤ - السيد الهاجري (قطر): قال إن حكومته بذلت جهوداً متواصلة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وهي عبارة عن إطار عريض للاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على التنمية المستدامة. ومن تلك الاستراتيجيات، استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية التي تتضمن برامج ومشاريع تهدف إلى توفير فرص تحقيق الاستقلال الاقتصادي للفئات الأقل حظاً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. كما أن استراتيجية قطاع التماسك الأسري قد حددت برامج لتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسر الضعيفة التي تضم أفراداً من ذوي الإعاقة، وتوفير التدريب والتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وإشراكهم في صنع القرار.

٦٥ - ومضى قائلاً إن المشرع القطري حرصَ على تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من التشريعات المحلية، كما أفرد قانوناً خاصاً بهم هو القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة الذي كفل تمتع هؤلاء بالحقوق في الحصول على الأدوات والأجهزة ووسائل النقل والمعدات التي تساعدهم على التعلم والتأهيل والحركة والتنقل وحقوقهم في العمل الذي يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم في القطاعين الحكومي والخاص. وقرر القانون ذاته تخصيص نسبة لا تقل عن ٢ في المائة من مجموع درجات الوظائف في الجهات المختصة بالدولة لهؤلاء الأشخاص وفقاً لقدراتهم ومؤهلاتهم، إلى جانب استحقاق العاجز عن العمل لمعاش شهري. كما تم في عام ٢٠٠٩ تشكيل لجنة من الجهات المعنية لإيجاد آليات لتطبيق هذا القانون.

٦٦ - وأردف قائلاً إن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة أطلق مبادرة "استكمال توحيد لغة الإشارة" بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والاتحاد العربي للصم والمنظمة العربية للثقافة

٦٠ - وأضاف أن الحكومة تقوم أيضاً بتعزيز عقد محافل وطنية في مجال التكنولوجيا والإعاقة وقد وضعت برنامجاً لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بإمكانية الاستفادة مجانياً من برامج الحاسوب. وتعمل الحكومة في إطار خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ على تقديم معونات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر مدقع، كما تقدم الدعم لإنشاء أعمال تجارية صغيرة، تشمل تقديم المساعدة التقنية. وذكر في ختام بيانه أنه يجري اتخاذ الخطوات الإدارية والقانونية ذات الصلة بإصدار شهادة الإعاقة استناداً إلى التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة.

٦١ - شغل السيد كاماو (كينيا) مقعد الرئاسة.

٦٢ - السيد سعيدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعديد منهم كانوا ضحايا للأسلحة الكيميائية. وقد وافق البرلمان الوطني على تشريع يقضي بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وينص على أن ما لا يقل عن ٣ في المائة من الوظائف الحكومية يجب أن تُخصص للمعوقين المستحقين، وأنه ينبغي منح الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاستفادة من المرافق العامة بأسعار مخفضة.

٦٣ - وأضاف أن حكومته تقوم، في إطار خطتها الوطنية، بتطبيق تدابير لتيسير وصول المعوقين إلى جميع الأماكن العامة، في حين تضمنت الخطة الخمسية للتنمية التي وضعتها مؤخراً أحكاماً لحماية حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وإلى جانب الحكومة، فإن هناك عدداً متزايداً من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التي تعمل أيضاً على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالنظر إلى أن غالبية هؤلاء الأشخاص يعيشون في البلدان النامية، فيجب إدراج مسألة الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٠ - ومضت قائلة إن تايلند استضافت مؤخرًا المشاورة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة للتنمية شاملة لقضايا الإعاقة، وترى أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم وتوظيفهم، أمور تتسم بأهمية بالغة من ناحية كفالة ظروف معيشية ملائمة لهم. وفي هذا السياق، أنشأت الحكومة صندوقًا لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضعت برامج مجتمعية لإعادة التأهيل، كما وضعت الخطة الأولى لتمكين النساء ذوات الإعاقة، التي تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وأكدت أن تايلند لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع الجهات المعنية على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في داخل البلد وخارجه على حد سواء.

٦٧ - السيدة كنوسي (ألمانيا): قالت إن بلدها أحرز تقدماً في تطبيق الاتفاقية. وعوجب خطة العمل الوطنية، عملت الحكومة على إدماج السياسة المتعلقة بمسائل الإعاقة في جميع مستويات الحكومة، وكذلك في المؤسسات وشركات القطاع الخاص، ووضعت أشكالاً دائمة جديدة للمشاركة، وأنشأت جهات للتنسيق. كما أصدرت أول تقرير لها عن الإدماج، الذي يحدد الحواجز التي تعيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وسوف تجري دراسة لجمع أحدث البيانات المقارنة دولياً من أجل إدراجها في التقرير المقبل.

٦٨ - واستطردت قائلة إن الإدماج مسألة تخص الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الخالين منها على حد سواء، وتتطلب اتخاذ مبادرات عامة وخاصة تغطي جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأشارت إلى أن وزارة التعاون الاقتصادي والإنمائي، آخذة ما تقدم بعين الاعتبار، قد وضعت استراتيجية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الإنمائي الألماني، وذلك في إطار هدفها الرامي إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات السياسة الإنمائية الألمانية.

٦٩ - السيدة شيتاكورن (تايلند): قالت إنه يجب تعميم مراعاة منظور الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأنه ينبغي للدول أن تعمل معاً على تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما من خلال التعاون الإقليمي والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. كما يجب أن تُوفّر للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موارد كافية للاضطلاع بعملها.

٧٢ - وأردف قائلاً إن أستراليا، على الصعيد الدولي، تعمل بشكل جدي مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة لقضايا الإعاقة، وذلك من أجل كفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يكونوا من المحركين للتنمية في عام ٢٠١٥ وما بعده، ومن المستفيدين منها على حد سواء. كما أقامت أستراليا، من خلال برنامجها للمعونة، شراكات مع منتدى

الدول أن تدرج الإعاقة في جميع جوانب التنمية البشرية، وأن تصوغ سياسات عامة شاملة للجميع من شأنها أن تقود عملية التغيير الثقافي. وأشار إلى أن المؤسسات الوطنية في شيلي تواجه مشكلة فهم التنمية من منظور شامل للجميع بحيث يستفيد جميع المواطنين من التنمية وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة. وينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر وأدوات الحماية الاجتماعية أن تحترم الجوانب الثقافية وأن تكسر الحواجز التي تقف في سبيل الإدماج الاجتماعي الكامل. ولهذا من المهم الاعتراف بالطابع المتعدد الثقافات للبلد وإدماج الشعوب الأصلية في السياسة العامة المتعلقة بالإعاقة.

٧٦ - وأردف قائلاً إن شيلي تعكف على وضع نهج مجتمعي لإعادة التأهيل يشمل توفير رعاية متعددة الاختصاصات لجميع أنواع الإعاقة، بمشاركة من الأسرة والمجتمع ككل. وتوجب الاتفاقية إنشاء هيئة فعالة تتولى تسهيل رصد تنفيذها بالتعاون مع الدول. ولهذا، فإن شيلي تدعم عملية تقوية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والبحث عن حل مستدام في ذلك المضمار.

٧٧ - السيد إسكالاوتي هاسيون (السلفادور): قال إن بلده يتخذ التحضيرات اللازمة للمشاركة في الحوار التفاعلي المقبل بشأن تقريره الأول وينظر في إمكانية سحب تحفظاته على الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً إجراء مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالسياسة الوطنية. وتم وضع أداة خاصة بتوفير التعليم للجميع لتوجيه المعلمين بهذا الاتجاه، ويجري حالياً اختبارها في ٢٢ مدرسة. وتم توفير التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم المساعدة لهم للحصول على عمل، وتنظيم معارض لفرص الأعمال الحرة لتمكينهم من الحصول على الدعم المالي.

٧٨ - ومضى قائلاً إن وزارة الصحة تعمل على تعزيز إصلاح نظام الرعاية الصحية على نحو شامل وقائم على

الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ، والصندوق الخاص بحقوق المعوقين والمفوضية المعنية بالنساء اللاجئات. وأكد أن بلده يؤيد بقوة شراكة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٣ - السيد لانغلاند (النرويج): قال إن حكومته ملتزمة بإدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياستها الإنمائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد وضعت مبادئ توجيهية بشأن الجهود التي يبذلها البلد في ذلك المضمار، وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لشراكة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن التنمية المستدامة غير ممكنة دون مساهمة ذات مغزى ومشاركة فعالة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، لا بد من وجود حد أدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك حصول الجميع وعلى قدم المساواة على الخدمات الصحية والتعليم والتوظيف. ومن المهم أيضاً تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الحياة السياسية على جميع المستويات.

٧٤ - وأردف قائلاً إن الأنشطة المخصصة لفائدة النساء والفتيات يجب أن تشمل ذوات الإعاقة منهن. وفي ذلك السياق، شددت خطة العمل الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الخارجية، على ضرورة معالجة التمييز المتعدد الأبعاد، ويجب أيضاً اتخاذ تدابير لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ الإنسانية، ويجب كذلك إدماج ضحايا الذخائر العنقودية والألغام الأرضية في الأنشطة التي تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد في ختام بيانه على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - السيد ميلادو بيربوس (شيلي): قال إن النهج القائم على حقوق الإنسان في معالجة قضايا الإعاقة يستدعي من

الحقوق، الذي تم تصميمه بهدف تعزيز الإدماج والمشاركة الفعالة، والاعتراف بالأفراد كأصحاب حقوق. وتمت صياغة سياسة النقل على نحو يُيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العاصمة. وأعلن أن الحكومة سوف تجري تعداداً أكثر شمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة في إطار جهودها الرامية إلى تحسين جمع البيانات. وفي ختام بيانه أكد أن الحكومة ستعالج احتياجات المعوقين المسنين بوجه خاص بالنظر على أن هؤلاء الأشخاص معرضون لخطر مضاعف.

٨١ - السيد روبيش (النمسا): قال إن منظمات المجتمع المدني قد شاركت في صياغة أول تقرير قدمته النمسا للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي صياغة خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، التي تعتبر الإطار الرئيسي لسياسة النمسا الخاصة بالإعاقة. وقد رُفدت الخطة بالجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات. وأضاف أن حكومته تسترشد في تنفيذها للاتفاقية باستراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ وبخطة عمل مجلس أوروبا الخاصة بالإعاقة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

٨٢ - واستطرد قائلاً إن حكومته تعمل على تعزيز التعليم الشامل للجميع من خلال إنشاء مناطق نموذجية، وقد شرعت في تنفيذ مشروع يهدف إلى التشجيع على تقديم المساعدة في اتخاذ القرارات. وأعلن أن قانون المساواة الخاص بالإعاقة وضع إجراءً للتوفيق كبديل للتقاضي. وسيتم الاضطلاع بمشروع تجريبي يهدف إلى تطوير بيئة عمل شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وستقدم مساعدة شخصية للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الحصول على عمل. وأكد في ختام بيانه أن علاوة الرعاية طويلة الأجل التي تصرف للأشخاص ذوي الإعاقة تمكنهم من العيش بصورة مستقلة قدر الإمكان.

٨٣ - السيد غولديبرغ (المراقب عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها):

٧٩ - السيد روينز (كولومبيا): قال إن حكومته تعكف على صوغ سياسة جديدة بخصوص الإعاقة والإدماج الاجتماعي، على أساس تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة فعلياً بحقوقهم ومشاركتهم في جميع مراحل وضع البرامج. واستندرك قائلاً إن حكومته ما زالت تواجه صعوبات في تنفيذ الاتفاقية. فهي تحتاج على وجه الخصوص إلى مواءمة سياساتها الوطنية الخاصة بالإعاقة مع السياسات القطاعية؛ ووضع سياسة لمساعدة مقدمي الرعاية؛ وإعداد الاستراتيجيات لتعزيز المعيشة المستقلة؛ وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. كما تحتاج إلى تدريب قادة جدد من صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يمكنهم المشاركة على نحو فعال في صياغة السياسة العامة الكفيلة بتعزيز الإدماج الاجتماعي وتوفير ظروف معيشية ملائمة لجميع السكان. ونوه إلى أن مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة تمثل تحدياً كبيراً ويستدعي الأمر وضع استراتيجيات تكفل لهم حيزاً فعلياً في قرارات السياسة الاجتماعية.

٨٠ - واستطرد قائلاً إنه يتعين على الدول أن تقوم في الدورات المقبلة بتعزيز فهم التعقيدات التي تكتنف الإعاقة والحاجة إلى اتباع نهج شامل لعدة قطاعات يكون مرتبطاً بالقرارات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتنمية. وينبغي لها أيضاً أن تشجع على الاعتراف بالتنوع وأن تحترم حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، ولا سيما

قال إن الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من الاتفاقية تهدف إلى إقامة حوار مستمر على الصعيد المحلي بشأن التنفيذ بين الدول الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكنها بالتالي أن تسد الثغرة بين عملية الرصد الدولية الدورية والتنفيذ اليومي على الصعيد المحلي.

٨٤ - ومضى قائلاً إنه يتعين على الدول الأطراف أن تضع آليات مستقلة لتعزيز الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وحمايتها ورصدها، آخذة في الاعتبار مبادئ باريس. وأعلن أن عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدتها منظمته يبلغ حالياً ٦٩ مؤسسة. وعلى الرغم من أن مجموعة من اثني عشرة مؤسسة أو أكثر حائزة على مركز (ألف: A) أُسندت إليها أدوار الرصد من قبل الدول التي تنتمي إليها، فإن التنفيذ الإجمالي للفقرة ٢ من المادة ٣٣ ما زال بطيئاً.

٨٥ - وأردف قائلاً أن هناك ميلاً لدى المؤسسات الحكومية بأن تعامل الأشخاص ذوي الإعاقة ككائنات جديرة بالإحسان والصدقات في حين أنهم في الواقع أصحاب حقوق. وأكد أن الدول ملزمة بأن يتمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى معيشي ملائم أسوة بسائر المواطنين، مع أخذ احتياجاتهم الخاصة بعين الاعتبار.

٨٦ - وفي ختام بيانه قال إن منظمته تقدر إتاحة الفرصة لها بأن تتحدث أمام المؤتمر غير أنها تأسف لافتقارها لصفة رسمية. ولهذا، فهي تتطلع إلى استئناف المفاوضات بشأن الكيفية التي يمكن بموجبها إضفاء الطابع الرسمي على دورها وعلى دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك تماشياً مع الممارسة الناشئة في العديد من هيئات الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:١٣.